إقرار طلب «المحاسبة» بتأجيل تسليم تقرير الأموال المستثمرة حتى 31 ديسمبر 2016 لمنتصف أبريل

تمديد عمل اللجنة التعليمية لتقديم تقاريرها حتى نهاية دور الانعقاد الحالي

■ خليل عبدالله: إذا ثبت أن ديوان المحاسبة في منأى عن الرقابة ستكون هناك مساءلة سياسية لوزير المالية

حديث بين الغانم والجراح

■ البابطين: الحكومة لم تلتزم بالفترة القانونية للرد على الأسئلة وتدفعنا للتدرج في أدواتنا

الوزير الحربي في حديث مع بعض النواب

■ الموزيري: رد الحكومة بعدم دستورية الأسئلة يناقض حق النائب في متابعة أعمال الجهاز التنفيذي

العام لدعم الاحتياطي العام لأن هناك مؤسسات تحتفظ بنسب كبيرة من الأرباح ولا تستفيد من أعمالها التشغيلية وبحسب قرارات مجلس الوزراء يعطيها حق الاحتفاظ بحق 100 ٪ دون استثمارها استثمارا جيدا.

وزير المالية أنس الصالح: سيتم التوجيه بإحالة الأرباح الى الاحتياطي العام، والبنك المركزي هناك قرار صادر من مجلس إدارته ليصل ارباحه الى مبلغ معين وبعد ذلك تصل الى الاحتياطي العام.

المجلس يوافق على طلب رئيس ديوان المحاسبة بتأجيل موعد تسليم تقرير الأموال المستثمرة من ١ / ٧ /٢٠١٦ الى ٣١ / ١٢ /٢٠١٦ حتى منتصف أبريل

المجلس يوافق على طلب لجنة الميزانيات تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير دوري كل ستة شهور عن متابعة إصدار السندات الحكومية

المجلس يوافق على منح لجنة الداخلية والدفاع مهلة لمدة اسبوعين لإنجاز تقريرها بشأن الاقتراحات بقوانين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس

وينتقل المجلس الى مناقشة بند الأسئلة بعد رفض المجلس تأجيله الى جلسة الغد

سؤال النائب خالد العتيبي الى وزير النفط عما إذا قامت مؤسسة البترول بإجراء دراسات قبل إغلاق مصانع الأسمدة.

خالد العتيبي: الرد تأخر من الوزير فالسؤال بتاريخ أول يناير والرد جاء أول مارس، وعندما تسلمت الإجابة وبعد مرور هذه الفترة الطويلة كنت أتوقع أن تكون الإجابة واضحة خاصة في البند الثالث بشأن مصير مصانع الأسمدة الكيماوية بعد إغلاقها وجاء الرد غير واضح.

وأضاف: أسأل الوزير مرة أخرى هل سيتم بيع المصانع المفككة ونقلها الى شركات خارجية أم سيتم احالتها الى شركة محلية، اذا كان البيع للشركات المحلية فسيكون هذا الأمر خصخصة بطريقة ملتوية ويتم بيعها لمستثمر محلي ونقل الموظفين الكويتيين الى شركة أخرى والعامل سيفقد مخصصات وامتيازات.

وقال: إذا كان الهدف هو الخصخصة فارجو تطبيق القانون حتى لا تنتقص حقوق العاملين ولا يجوز تنفيع التاجر على حساب العمال وعندنا مصانع الملح خير مثال على ذلك، وعمال القطاع النفطي لديهم حقوق قانونية ويجب ان تحفظ ونرفض الالتفاف على القانون واتخاذ إجراءات هدفها تجريد الموظفين من حقوقهم التي كفلها لهم القانون.

وزير النفط عصام المرزوق: لم يتم التطرق الى الخصخصة وجوابنا هو اننا نقيم الأصول لبيعها ولا تم التطرق الى الخصخصة او بيع الأرض والمصانع.

خالد العتيبي: في مصنع الملح والكلورايد حيث قامت نفس الشركة بنفس العمل وخوفا من ضياع حقوق الموظفين ستراقب هذا الأمر وسنتابعه حتى لا يتكرر، نفس المشهد مرة أخرى.

سؤال النائب د. خليل عبدالله لوزير المالية لإفادته بعدد المراقبين الماليين القائمين على فحص الجهات الحكومية.

خليل عبدالله: كنت أسأل عمن يراقب ديوان المحاسبة وميزانيته، فمن يضمن سلوك الديوان ماليا وهذه مسؤولية وزارة المالية، وقانون المراقبين الماليين يعطي صلاحية بمراقبة جميع الجهات ذات الميزانية الملحقة وهناك رفض من ديوان المحاسبة بان يكون تحت مراقبة المراقبين الماليين؟ لماذا؟ هل هذا فصل للسلطات؟

وأضاف: اذا كان فصل السلطات فلا يجوز لنا مراقبة الجهاز التنفيذي، لا بد من ضمان عدم انحراف هذا الجهاز، من الضامن اذا انحرف الديوان في الجانب المالي؟، ولا بد أن تكون هناك تقارير محايدة سليمة واضحة ذات ثقة ومصداقية، وجواب وزير المالي غير مقبول وستكون فيها مساءلة سياسية إذا ديوان المحاسبة في منأى عن الرقابة.

وزير المالية أنس الصالح: أرسلت له تدرجا من موعد تعيين رئيس الجهاز ومخاطبة الديوان وهم وفق قانونهم لا يحق لجهاز المراقبين الماليين الرقابة عليهم، ورئيس الجهاز خاطبني وخاطبت رئيس المجلس بهذه الرسائل ورد الرئيس يرفق به رأي ديوان المحاسبة بعدم رقابة المراقبين الماليين على الديوان، واعترض الديوان ومن الصعب ان ناخذهم غصب.

وأضاف: بلغنا رئيس المجلس بذلك، وفي السابق كانت الرقابة المالية موجودة في وزارة المالية كانت موجودة الرقابة، وبعدما استقلت الرقابة في جهاز المراقبين وفق القانون لا يحق للجهاز مراقبة الديوان وفق قانون إنشاء ديوان المحاسبة.

عبدنان عبدالصمد: الرقابة كانت موجودة سابقا وكنا نناقش الملاحظات الموجودة على الديوان، وبعد تاسيس هذا الجهاز المستقل حتى عن تبعيته لوزير المالية هناك جدل من يقوم بمراقبة ديوان المحاسبة هل وزارة المالية أم الجهاز الجديد ولكن ديوان المحاسبة خاضع للرقابة بأي صورة من الصور.

خليل عبدالله: إذا كان الديوان الأميري يخضع للرقابة المالية أفلا يخضع ديوان المحاسبة للرقابة المالية؟ وزير المالية ملزم برقابة الديوان أو يحالوا الى النيابة، لا يفترض السكوت عن سلوك ديوان المحاسبة وتحيل للنيابة كل مسؤول في ديوان المحاسبة لا يريد أن يخضع للرقابة المالية.

وزير المالية أنس الصالح: ديوان المحاسبة جهاز رقابي يتبع للسلطة التشريعية ولا يمكن أن نحيل جهاز رقابي الى النيابة إلا إذا كانت هناك تجاوزات مالية، ووجهة نظر ديوان المحاسبة أن جهاز المراقبين الماليين لا يحق له رقابة الديوان.

خليل عبدالله: إذا كانت هناك ادارة في الدولة تصرف من الخزينة العامة للدولة ورفضت دخول جهاز المراقبة للتفتيش عن أوجه صرفها ماذا نفعل؟ مسؤولية وزير المالية تطبيق القانون وأن يقوم بعمله الإداري والقانوني.

سؤال لعبدالوهاب البابطين لوزير النفط لتزويده بالمشاريع البديلة عن صناعة الأسمدة.

عبدالوهاب البابطين: أثبت أن أغلب الأسئلة التي وجهت الى معظم الوزراء لم يتم الرد عليها في فترة اللائحة أسبوعين، فمن الذي يدعو للتأزيم ومن يريد الصدام، ومن يدعونا الى التدرج في استخدام صلاحياتنا الدستورية، وسؤالي الان لم يات جواب عليه، أغلب الأجوبة تأتي بعدم الدستورية، فمن يقرر دستوريته من عدمها؟ نائب في مجلس الأمة لا يحق له أن يعرف معلومة وموظف في جهة من الجهات لا يحق له معرفة المعلومة.

وأضاف: إذا لم تات لنا هذه المعلومات فلا نملك إلا أن نتدرج في استخدام أدواتنا الدستورية، ولا أحد يلوم علينا وكل شخص يتحمل مسؤوليته السياسية.

سؤال النائب محمد هايف لوزير التجارة والصناعة عما إذا كانت الشقق الاستثمارية المفروضة تم الترخيص لها أم لا؟

محمد هايف: أجاب الوزير عليها بانها من اختصاص وزارة الإعلام لكن لا يوجد توضيح الضوابط التي يتم الترخيص لها، وأصبحت هذه الشقق تدار وتؤجر بالساعة وهناك أمور فيها فراغ ولا بد أن تشمل الضوابط كافة المؤسسات أو الجهات أو الفنادق أو المصحات لأننا لا ندري هل هي تابعة لوزارة الصحة أم الإعلام أم لوزارة التجارة.

البابطين متحدثا

■ بعد شهر سيكون هناك الرد اللازم والمناسب لجميع الوزراء الذين لا يريدون الرد على الأسئلة

سؤال النائب شعيب الموزيري لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عن قيمة ميزانية الأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهات التابعة للوزير من 2012 إلى الآن.

شعيب الموزيري: الأجوبة تأتيني بعدم الدستورية وهذا أمر يناقض حقوق النائب في توجيه السؤال وتلقي الجواب، وبعد شهر سيكون هناك الرد اللازم والمناسب لجميع الوزراء الذين لا يريدون الرد على الأسئلة.

الشيخ محمد العبدالله: أرفقت الإجابة كما وردتني من المستشارين في الفتوى وإذا كان لك أي تعقيب على الرد، وحينما يقدم سؤال يتم عرضه على جهة قانونية مختصة لكي تبين للوزير حدود السؤال من حيث الدستورية.

التقرير برفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل 2015/156 جنح السلام.

التقرير برفع الحصانة عن النائبين د. جمعان الحربش ونايف المرداس 2013/10 أمن الدولة.

التقرير برفع الحصانة عن جمعان الحربش 2016/906 جنح مباحث الكترونية.

محمد الدلال (رئيس اللجنة): المطلب الأول برفع الحصانة عن أحمد الفضل في الجنحة رقم 2015/156 جنح السلام على تغريدة في تويتر متضمنة صورة للشاكي وعبارات تسيء لسمعته، واللجنة رأت بأغلبية الأعضاء عدم رفع الحصانة لوجود تنازل من الشاكي على المشكو في حقه.

الطلب الثاني تقرير رقم 61 عن جمعان الحربش ونايف المرداس في قضية 2013/10 حصر أمن الدولة و2013/8 جنايات أمن الدولة والشكوى تتعلق بواقعة أن كلا من العضوين طعنا علنا في سلطات الأمير وعابوا في مسند الإمارة وبينا تاريخ ورود الطلب واستمعنا الى رأي العضوين وبينوا وجهة نظرهما بعدم صحة الشكوى قانونيا وطلبوا من اللجنة عدم رفع الحصانة وقررت اللجنة عدم رفع الحصانة عن النائبين.

التقرير الثالث مقدم رقم 62 برفع الحصانة عن د. جمعان الحربش في قضية 2016/106 مباحث الكترونية واستمعنا الى رأي الحربش ورأت اللجنة عدم رفع الحصانة عن النائب.

الغانم: هناك طلب مقدم بالتصويت على رفع الحصانات دون نقاش، والموافق على إقفال باب النقاش يرفع إيده.

27 من 47، موافقة على قفل باب النقاش

محمد الدلال: نوضح أننا نرسل إلى كل عضو مطلوب رفع الحصانة عنه كتابا وقدم طلب الفضل في المناقشة في اللجنة وطلب منه الحضور وننظر في كل الاعتبارات والمادة 23 من اللائحة فليس للعضو أن يتنازل عن حصانته والقرار للمجلس.

وأضاف: أن اللجنة اجتمعت ورأت عدم رفع الحصانة، وقدم لنا كتابان من جمعان لحربش ونايف المرداس بتأجيل مناقشة الطلب واللجنة وافقت.

مرزوق الغانم: الموافق على رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل يرفع يده.

34 من 47 موافقة على رفع الحصانة عن أحمد الفضل.

تقرير طلب رفع الحصانة عن النائبين جمعان الحربش ونايف المرداس وقررت اللجنة عدم رفع الحصانة.

مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على طلب النيابة برفع الحصانة عن النائبين جمعان الحربش ونايف المرداس.

26 من 52 عدم موافقة على رفع الحصانة.

مرزوق الغانم: ترفع الجلسة للصلاة.

استؤنفت الجلسة ويستمر المجلس في نظر طلبات رفع الحصانة بعرض تقرير التشريعية برفع الحصانة عن النائب د. جمعان الحربش وقد رفضت اللجنة رفع الحصانة عن النائب.

د. جمعان الحربش: سبق أن رفعت على قضية في دخول المجلس وصوتنا مع رفع الحصانة والمسألة ليست في مواجهة القضاء ولكن في التدخل وتسييس القضايا، في قضية مسلم البراك وظفوا القضايا من الناحية السياسية لحرمان السياسيين من العمل السياسي، بعد سنوات تأتي بقانون لشطب السياسيين المعارضين، وأثمن موقف الأعضاء، وكثير من القضايا طلبنا رفع الحصانة علينا.

وأضاف: في القضية الثانية تم الاعتداء على 2 من المراقبين الماليين في مؤسسة الموانئ من رئيس المؤسسة ووجهت سؤالا ورفع قضية بهذا السؤال ودفعت 50 دينار بهذه القضية، و رفض التوظيف السياسي لهذه القضية.

مرزوق الغانم: ترفع الجلسة إلى الساعة التاسعة من صباح غد لعدم اكتمال النصاب.

ضحكة نيابية - نيابية

حديث جانبي